



الخلاف في المجاورة في النحو العربي دراسة نحوية

م.د. ثائر عبد الفاضل كاطع الابراهيمي
جامعة الكوفة / كلية الفقه / قسم اللغة العربية

الملخص :

يدرس البحث موضوع ((الحوار في النحو)) معلاً خروج اللفظ عن حركته الإعرابية والتزامه بحركة الاسم السابق له مراعاة للمجاورة، والخلاف الذي قام بين النحاة وعلماء العربية حول السبب في ذلك وهل أن هذا جائز أم إنه شاذ ولا يقاس عليه وتوصل الباحث إلى أن هذه الظاهرة هي أسلوب عربي سار عليه العرب في كلامهم وورد كثيراً في الكلام المنظوم والمنثور حتى أنه وصل إلى القرن الكريم، وناقش البحث أيضاً عدداً من المسائل المتعلقة بالموضوع مستوفياً شواهدا

القراءة والشعرية، ومبيناً آراء النحاة فيها.

الكلمات المفتاحية : الخلاف، المجاورة، النحو العربي.

المقدمة :

إن موضوع الحوار من المواضيع البارزة في النحو العربي وسائر علوم اللغة العربية إذ شاع في كلام العرب شعر ونثراً، ووجد أيضاً في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وتشعبت مسائله في النحو والصرف وعلوم البلاغة، ولم يفصل العلماء فيها غير أنهم ذكروها تحت مسمى الاتباع أو الجوار .

يدرس هذا البحث مستوى واحد

من مستويات هذه الظاهرة اللغوية وهو المستوى النحوي، ولم يتضمن المستويين الصرفي والبلاغي، كالجوار المتصل في الصرف، أو المزاوجة والاتباع في البلاغة؛ لأن كل مستوى منها منفصل عن الآخر وله قواعده وسماته التي تميزه من غيره.

ويختص البحث من هذه الظاهرة بالخلاف القائم على وجودها من عدمه، فقد عرف النحاة هذه الظاهرة قديماً، منذ أيام سيبويه، واختلفوا في شأنها، فمنهم من قبلها وأجازها كالأخفش، وأبي البقاء العكبري وحجتهم في ذلك السماع من العرب، وشيوعه في فصيح كلامهم ومنهم من انكرها كابن جني، وأبي سعيد السيرافي، والزجاج، وتأولوا شواهدا على حذف المضاف، واستتار ضميره، وذهب فريق ثالث إلى إجازتها بشروط كالخليل بن أحمد الفراهيدي، وأبي حيان الأندلسي، وابن هشام الانصاري والبغدادى وغيرهم.

الجوار في اللغة:

المجاورة في اللغة من (جور) والجور نقيض العدل جار يحور جوراً

وقوم جَوْرَة و جارة أي ظلمة أو الجوار المجاورة الجار الذي يحاورك [١: ج ١٤ ص ١٥٣]، وجاء في القرآن الكريم بمعنى الإغاثة والحماية في قوله تعالى: ((قُلْ مَنْ يَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ)) [المؤمنون: ٨٨]، وفي المثل ((قد يؤخذ الجار بذنب الجار)) [٢: ج ٢/ ص ١٠٩].

الجوار في الاصطلاح:

المعنى الاصطلاحي فقريب من المثال المذكور وهو إعطاء اللفظ حكماً يطابق حكم ما جاوره من لفظ، ولعل ذلك يرجع لطبيعة المجتمع العربي في عاداته وتقاليده، فهم يهتمون أشد الاهتمام بالجوار، ومسألة الإجارة عندهم معروفة وغنية عن التعريف، فلا غرابة أن طبقوا هذا الاهتمام على ألفاظ لغتهم، وما يؤيد ذلك ويعاضده أنهم حفظوا أنساب الألفاظ التي استعملوها كحفظهم أنسابهم، فنراهم اشتقوا صيغ الألفاظ مراعاةً لأصلها، ومرجع ذلك إلى العادات والتقاليد العربية أيضاً.

لقد وقف النحاة الأوائل على هذه الظاهرة، و اختلفوا في فيها بين معارض له ذاهب إلى وجوب التشدد في إغفاله وإهماله، وبين مؤيد له، يرى إباحته بشروط خاصة تحد من التوسع في استعمالها من اجل المحافظة على الأساليب العربية اللغوية الشائعة والمتعارف عليها و سيأتي تفصيل ذلك في البحث ان شاء الله .

آراء العلماء في المجاورة :

اختلف علماء العربية قديما حول هذه الظاهرة بين مؤيد لها بشروط وبين معارض لها ذاهب إلى وجوب التشدد في إغفلها وإهمالها، منكر لمكانتها بين الأساليب العربية الفصيحة، وأول ما يطالعا ما من آرائهم قول سيبويه : ((و مما جرى نعتاً على غير وجه الكلام :)) (هذا جحر ضب خرب) فالوجه الرفع، وهو أكثر كلام العرب وأفصحهم، وهو القياس لان الحرب نعت الجحر، والجحر رفع، ولكن بعض العرب يحره)) [٣: ج ١ ص ٤٣٦]، واشترط الخليل لجواز الحمل على الجوار استواء المتجاورين في التعريف

و التنكير، و التأنيث و التذكير، و الأفراد و الثنية و الجمع، على حين يميز سيبويه ذلك مع اختلافهما إذا لم يلبس المعنى، و ذلك واضح في قوله : ((وقال الخليل رحمه الله لا يقولون إلا هذان جحراً ضباً خربان من قبل أن الضب واحد والجحر جحران وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً، وقالوا هذه جحرة ضباب خربة لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة والعدة واحدة فغلطوا، وهذا قول الخليل رحمه الله ولا نرى هذا والأول إلا سواء لأنه إذا قال هذا جحر ضب متهدم فيه من البيان أنه ليس بالضب مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضب وقال العجاج :

* كَأَنَّ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ

[٤: ص ١٥٨ *] ((٣: ج ١ / ص ٤٣٧] وقال الخليل : ((وقال الله جل وعز)) وجاءوا على قميصه بدم كذب)) خفض كذبا على القرب والجوار ومجازه كذبا على معنى وجاءوا كذبا على قميصه بدم)) [٥: ص ١٧٥] ، أي إن الخليل و



سيبويه لا ينكران الجر على الجوار ، لكن لكل منهما شروطه ، فقد قالوا به ، أما السيرافي وابن جني فهما ينكران هذا الضرب من الإعراب ويخرّجان ما ورد من الكلام الذي يوحى في ظاهره بأنه إعراب على المجاورة مثل قول امرئ القيس : كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عِرَانِينَ وَبَلَهْ كَبِيرٌ أَنَسٍ فِي بَجَادٍ مُّزْمَلٍ [٦: ص ٢٧٦] وقول العرب ((هذا جحر ضب خرب)) يخرّجانه على حذف المضاف ، يقول ابن جني في القول السابق: ((وتلخيص هذا ان أصله هذا جحر ضب خرب جحره فيجري خرب وصفا على ضب وإن كان في الحقيقة للجحر)) [٧: ج ١ ص ١٩٢] ، ويقول عن ذلك ابن هشام : ((أنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار وتأولا قولهم خرب بالجر على أنه صفة لضب ، ثم قال السيرافي الأصل خرب الجحر منه بتنوين خرب ورفع الجحر ثم حذف الضمير للعلم به وحول الإسناد إلى ضمير الضب وخفض الجحر كما تقول مررت برجل حسن الوجه بالإضافة والأصل حسن الوجه منه

ثم أتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر)) [٨: ج ١ / ص ٨٩٦] ، وقد عقب ابن هشام على ذلك بقوله : ((ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أمن اللبس وقول السيرافي إن هذا مثل مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين مردود لأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون الأول)) [٨: ج ١ / ص ٨٩٦].

يقول أبو بركات الانباري (ت ٥٧٧هـ) : ((وقولهم جحر ضب خرب محمول على الشذوذ الذي يقتصر فيه على السماع لقلته ولا يقاس عليه لأنه ليس كل ما حكى عنهم يقاس عليه ألا ترى أن اللحياني حكى أن من العرب من يجزم بلن وينصب بلم إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها ولا يقاس عليها فكذاك هاهنا)) [٩: ج ٢ / ص ٦١٥] ، أما الرضي (ت ٦٨٦هـ) في شرحه على الكافية فيقول :: ((وقد يوصف المضاف إليه لفظاً ، و النعت للمضاف ، اذا لم يلبس ، ويقال له

الجر بالحوار ، و ذلك للاتصال
الحاصل بين المضاف و المضاف إليه
((١٠:ج٢/ص٣٥٢) .

وفي الدراسات الحديثة يوجد بعض
الدارسين الذين درسوا هذه الظاهرة
دراسات طغت عليها الصبغة
الوصفية في مجملها ، فتحدثوا عن
هذه الظاهرة بوصفها ظاهرة لغوية
موجودة في كتب الصرف والنحو
والبلاغة ، غير أنهم لم يتطرقوا الى
مسألة الخلاف الذي دار بين النحاة
في هذه الظاهرة ، ولم يناقشوا المشكلة
الرئيسة المتمثلة في خروج التابع عن
قيود النحو المألوفة ، لذلك فهي قد
خالفت هذا البحث في الهدف الذي
يصبوا اليه الباحث .

مجموع ما وقف عليه الباحث من
دراسات تناولت هذه الظاهرة
كانت ثلاث دراسات هي كالاتي :

١- الحمل على الجوار في
القرآن الكريم للدكتور عبد الفتاح
الحموز وهي دراسة وصفية درست
الشواهد القرآنية لهذه الظاهرة
في مستوياتها الصرفية والنحوية
والبلاغية ، أو ما اصطلح عليه اهل
اللغة بـ ((الجوار المتصل)) و ((الجوار

المتفصل)) و ((المزاوجة والاتباع)) ،
ولم يقف الباحث على اسباب وجود
هذه الظاهرة ولم يصف شيئاً لما قيل
سابقاً عن العلماء الاقدمين .

٢- الدراسة الثانية قام بها
الدكتور عبد الفتاح البجة في
الفصل العاشر من كتابه ((ظاهرة
قياس الحمل في اللغة العربية)) وقد
ناقش فيه ما ذكره ابن جني في
الحوار ، وذكر ايضاً ما وضعه ابن
جني تحت عنوان الاتباع في الاشباه
والنظائر ، وهو في مجمله سرد وصفي
لما قدمه العالمان في هذا الموضوع .

٣- قدم الدكتور حنا حداد
دراسته ((الحمل على الجوار بين
القبول والرفض)) دراسة طغت
عليها الصبغة التجديدية لهذه
الظاهرة ، إذ ادخل فيها الكثير من
البواب التي عدها اغلب النحاة
خارج هذه الظاهرة ، من ذلك حمله
المنوع من الصرف على الجوار
معتمداً بذلك على ما قاله ابن
الحاجب في صرفه (سلاسل) على
(اغلالا) ، في الاية السابقة قبلها في
قوله تعالى ((إنا اعتدنا للكافرين
سلاسل وأغلالاً وسعيراً))

[الانسان : ٤] [١١ / ص ٢١٥ - ٢٧٤].

شروط حمل اللفظ على الجوار :

١- أن يكون اللفظ المحمول على الجوار نكرة وليس معرفة ، وهذا رأي ابن جنى ((فالحمل على الجوار يكون في النكرة اسهل منه في المعرفة ؛لان النكرة اشد حاجة الى الصفة من المعرفة لإزالة ابهامها)) وقد رد بعض العلماء على هذا الرأي بقول ابي ثروان في المفضل : ((كان والله من رجال العرب المعروف له اللغة والعربية)) [١٢: ج ٥ / ص ٩٠] ، وكذلك قوله تعالى : ((إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ)) [الذاريات: ٨٥] إذ جر (المتين) على الجوار.

٢- تطابق اللفظ المضاف والمضاف اليه في التذكير والتأنيث والافراد والتقنية والجمع ، وهو مذهب سيويه في الكتاب [٣: ج ١ / ص ٤٣٧].

٣- ان يكون الخفض على الجوار في غير العطف والبدل ، وهذا ما يستشف من قول ابن هشام إِنَّ الْخَفْضَ عَلَى الْجَوَارِ يَكُونُ فِي النَّعْتِ قَلِيلًا ، وفي التوكيد نادرا ولا يكون في النسق والبدل لان حرف

العطف يمنع من التجاور [٨: ج ١ / ص ٨٩٥] ، وشايعه في ذلك ابو حيان [١٢: ج ٥ / ص ٩٠].

٤- أمن اللبس ، فالحمل على الجوار جائز عند أمن اللبس والامن من الاشتباه [١٣: ج ٣ / ص ٢٨٧].

٥- أن يكون الخفض على الجوار في الخفض وليس في الرفع [١٢: ج ٥ / ص ١٠١].

الخلاف في الجر على الجوار :

كثيرا ما اختلف العلماء في الجر على المجاورة لذا قدمت الجر ، وقد جاء في الذكر الحكيم غير آية خرّجها النحاة على هذه الظاهرة منها :

١- ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ)) [المائدة : ٦] وقد قرأت (وَأَرْجُلَكُمْ) بالجر ، لمجاورة المخفوض ، يقول ابو حيان : ((و لا يمتنع في القياس الخفض على الجوار في عطف البيان)) [١٤: ص ٤٣٠].

٢- ((يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ (١٧) بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ



مَعِينٍ (١٨) لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ (١٩) وَفَاكِهَةً مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ (٢٠) وَلَحْمٍ طَيِّرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ (٢١) وَحُورٌ عِينٌ)) (الواقعة: ١٨ - ٢٢] ، فقد قرأت ((وَحُورٌ عِينٌ)) بالرفع ، والنصب و الجر ، و الجرّ على المجاورة على خلاف ، يقول الفراء : ((خفضها أصحاب عبد الله وهو وجه في العربية)) [١٥: ج ١/ ص ٧٢] إشارة منه للمجاورة ، و يقول الزجاج : ((فحور رفع بالظرف المضمر عند الاخفش ، و بالابتداء عند سيبويه)) [١٦: ج ٥/ ص ٧٢] ، و لا يجعلها خفضاً على الجوار .

٣- ((يُرْسَلُ عَلَيْكُمَا شَوْاظٌ مِنْ نَارٍ وَنُحَاسٌ فَلَا تَنْتَصِرَانِ)) (الرحمن: ٣٥) ، قُراً ((وَنُحَاسٌ) بالرفع و الجر ، يقول صاحب روح المعاني : ((بالجر على أنه عطف على نار وقيل على (شواظ) وجر للجوار فلا تغفل)) [١٧: ج ٢٧/ ص ١١٣] ، يقول الفراء : ((والنحاس: يرفع ، ولو خفض كان صواباً)) [١٥: ج ٥/ ص ٦٥] ، إشارة منه إلى الجر بالجوار ، و يقول الزجاج : ((من حذف الموصوف قوله تعالى "ولقد جاءك من نبأ

المرسلين" أي شيء من نبأ المرسلين لا بد من هذا التقدير، لأنك لو لم تقدر هذا لوجب عليك تقدير زيادة من في الواجب، وليس مذهب صاحب الكتاب ومثله قراءة من قرأ "يرسل عليكما شواظ من نارٍ ونحاس" بالجر تقديره وشيء من نحاس فحذف الموصوف، إذ لا يجوز جر نحاس على النار، لأن النحاس لا يكون منه شواظ ((١٨: ج ١/ ص ٦٤) .

٢- الخلاف في الجزم على الجوار :

ذكر أبو بركات الأنباري الخلاف في الجزم على الجوار في المسألة الرابعة والثمانين : ((مسألة عامل الجزم في جواب الشرط)) [٩: ج ٢/ ص ٦٠٢] ، و نسب إلى الكوفيين قوله : ((ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار)) [٩: ج ٢/ ص ٦٠٢] ، و ما وجدت للكوفيين قول في هذه المسألة إلا في قول الشاعر :

كَأَنَّمَا ضَرَبْتَ قُدَامَ أَعْيُنِهَا
قُطْنٌ لِمُسْتَحْصِدِ الْأَوْتَارِ مَحْلُوج

[١٩: ج ١/ ص ٤٥٦]

فقد قال عنه الفراء : ((قلت لأبى



ثُرَوَان وقد أنشدني هذا البيت
 بخفضٍ ... ومما يرويه نحوُّونا
 الأوَّلون أن العرب تقول: هذا جُحُرُ
 ضَبِّ خَرِبٍ)) [١٥:ج ٣/ص ٢٠] ،
 أي أن هذا الرأي للفراء ولا يصح
 أن ينسب إلى المذهب الكوفي بصورة
 عامة .
 أمَّا رأي البصريين فيذكره بقوله
 : ((واختلف البصريون ، فذهب
 الأكثرون إلى أن العامل فيهما
 حرف الشرط)) ونسبه الاشموني
 في شرحه إلى سيبويه [٢٠:ج ٢/
 ص ٣٢٥] ، ((وذهب آخرون إلى أن
 حرف الشرط وفعل الشرط يعملان
 فيه)) وهذا رأي سيبويه إذ يقول في
 كتابه : ((واعلم أن حروف الجزاء
 تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما
 قبله)) [٣:ج ٣/ص ٦٢] ، ثم يقول
 الانباري : ((وذهب آخرون إلى أن
 حرف الشرط يعمل في فعل الشرط
 وفعل الشرط يعمل في جواب
 الشرط)) ونسب هذا الرأي إلى
 الاخفش [٢٠:ج ٢/ص ٣٢٥] ، ثم
 قال : ((وذهب أبو عثمان المازني
 إلى أنه مبني على الوقف)) [٩:ج ٢/
 ص ٦٠٢] وقد كرر الأنباري نسبة

هذا الرأي إلى المازني من دون توثيق
 في كتابه أسرار العربية [٢١:ص ٢٩٥]
 ، وقد رجَّح الانباري الرأي البصري
 الاول .

٣- الخلاف في الرفع على الجوار :

الرفع على المجاورة غير وارد عند
 جمهور النحاة ، إلا أن بعضهم قد
 أثبتته مستدلاً على ذلك بقول
 المتنخل الهذلي :

السالكُ الثَّغرةَ اليَقْظانَ كَالِئِهَا
 مَشْيَ المَلوكِ عَلَيْهَا الخَيْعَلُ الفُضْلُ
 [٢٢:ق ٢/ص ٣٤]

جاء في خزانة الأدب : ((سأل
 الرياشي الأصمعي عنه فقال الفضل
 من نعت الخيعل وهو مرفوع
 وأصله أن المرأة الفضل هي التي
 تكون في ثوب واحد فجعل الخيعل
 فضلاً ؛ لأنه لا ثوب فوقه ولا تحته
 كما يقال امرأة فضل ، قال الرياشي
 : وهذا مما أخذ على الأصمعي ثم
 رجع عن هذا القول وقال بعد
 هو من نعت الملوك إلا أنه رفعه
 على الجوار كما قالوا جحر ضب
 خرب)) ، ويقول ابن الشجري عن
 هذا الشاهد : ((وزعم بعض من لا
 معرفة له بحقائق الإعراب ، بل لا

معرفة له بجملة الإعراب أن ارتفاع الفضل على المجاورة للمرفوع فارتكب خطأ فاحشا ، و إنما (الفضل) نعت للهلوك على المعنى ، لأنها فاعلة من حيث أسند المصدر (الذي هو المشي إليها)) [٢٣:ص ٣٠] ولم أجد غير هذا البيت دليلا على الرفع على المجاورة ، وقد اختلف في تخرجه النحاة كما هو واضح .

٤- النصب على المجاورة :

ما وجدت فيما اطلعت عليه موضع من مواضع النصب على المجاورة ، فلم يقل احد بهذا من علماء النحو قديماً ، غير ان مفهوم المجاورة هو تحقيق تناسب صوتي بين اللفظ الاول و اللفظ الثاني ، لذا يمكن القول بان النعت نوع من أنواع المجاورة بحسب هذا المفهوم ، خاصة أن النعت يطابق شروط الجوار عند الخليل في استواء المتجاورين في التعريف و التنكير ، و التأنيث والتذكير ،والإفراد و الثنية و الجمع [٢٤:ج ٣/ ص ٨٧-٨٨].

الخاتمة :

الواضح أن اللغة العربية متعددة الفنون ، يستطيع المتكلم أن يجد فيها بغيته ، وكلما كانت اللغة متنوعة الأساليب كانت أكثر مرونة و أقوى في مجابهة التغير والتبدل ، و اللغة ليست من الأمور التي يصنعها فرد معين أو أفراد وإنما تخلقها طبيعة المجتمع ، فهي ظاهرة اجتماعية لا تحدها قوانين ، ولو أمكن لشخص الإحاطة باللغة كلها لأمكنه وضع قوانين واضحة تنطبق عليها اللغة . لا شك أن ظاهرة المجاورة تفنن في القول و توسع فيه ، حتى استعملها امرؤ القيس في شعره ، وهو حامل لواء الشعر ، فمن مآيتهمه بضعف الأسلوب في شعره وهو القائل :

كَأَنَّ ثِيْرًا فِي عِرَانِيْنَ وَبِلَهْ

كَبِيْرُ أُنَاسٍ فِي بَجَادٍ مُّزْمَلٍ

[٦:ص ٢٥]

وقد خرج سيويوه و الخليل (مزمل) بالجر على الجوار [٥:ص ١٩٧] .

نعم قد يقال انه أسلوب غير فصيح في اللغة ، غير أن الأساليب التي تعد غير فصيحة في اللغة كثيرة و مع ذلك فهي أساليب عربية و



منها :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

و منها لغة بلحَرث بن كعب ((أكلوني البراغيث)) ، و منها :

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا

و زَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَ الْعَيُونَا

و منها الإعراب على التوهم و مثاله

ما جاء في مغني اللبيب : ((قرأ

غير أبي عمرو ((لولا أخرتني إلى

أجل قريب فأصدق وأكن)) بالجزم

فقل عطف على ما قبله على تقدير

إسقاط الفاء و جزم أصدق و يسمى

العطف على المعنى و يقال له في

غير القرآن العطف على التوهم ((

[٨:ج١/ ص ٥٥٣] و غيرها كثير . و

من كل هذا نخلص إلى أن المجاورة

أسلوب عربي يمكن أن يقال عنه

انه خرج عن إطار قواعد النحاة

لذا حاولوا طمسه و إغفاله ، و لا

يجوز لنا ذلك لان إغفال أسلوب

من أساليب العربية لقلّة الشواهد

عليه ، أو لأننا عددناه غير فصيح ،

يوجب علينا إغفال باقي الأساليب

التي يمكن وصفها بأنها غير

فصيحة كالإعراب على التوهم الذي

عول عليه المفسرون كثيرا في القرآن

الكريم مع مراعاة إبدال اسمه إلى

العطف على المعنى تنزيها للقرآن

الكريم عن التوهم .

المصادر و المراجع

[١] محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي

المصري. لسان العرب. دار صادر -

بيروت. ط ١.

[٢] ابو الفضل احمد بن محمد بن احمد

النيسابوري . مجمع الامثال . تحقيق : محمد

محي الدين عبد الحميد . دار القلم -

بيروت .

[٣] أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر

سيبويه . كتاب سيبويه . تحقيق : عبد

السلام محمد هارون . دار الجيل - بيروت .

ط ١ .

[٤] العجاج . ديوان العجاج رواية عبد

الملك بن قريب الاصمعي و شرحه .

تحقيق: عزة حسن . مكتبة دار الشرق -

سوريا .

[٥] الخليل بن احمد الفراهيدي . الجمل

في النحو . تحقيق : فخر الدين قباوة .

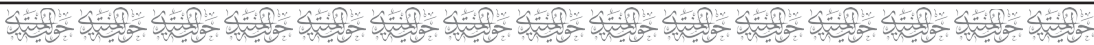
مؤسسة الرسالة - سورية (١٩٨٥ م) .

[٦] امرؤ القيس الكندي . ديوان امرؤ

القيس . تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم

. دار المعارف - القاهرة / ط ٤ .

[٧] أبو الفتح عثمان ابن جني . الخصائص .



تحقيق: محمد علي النجار. عالم الكتب - بيروت .

[٨] جمال الدين ابن هشام الأنصاري. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. تحقيق: د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله. دار الفكر - دمشق. ط. ٦. (١٩٨٥م).

[٩] أبو البركات الأنباري النحوي. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. الناشر: دار الفكر - دمشق .

[١٠] رضي الدين بن الحسن الاسترابادي. شرح الرضي على كافية ابن الحاجب. تحقيق: اميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية - بيروت. ط. ١. (١٩٩٨م).

[١١] حنا حداد. الحمل على الجوار بين القبول والاعتراض. أبحاث مجلة اليرموك. العدد ٢. (١٩٩٢م).

[١٢] البغدادي. خزانة الادب. تحقيق: عبد السلام هارون .

[١٣] أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي. مجمع البيان في تفسير القرآن. تحقيق: لجنة من العلماء .

[١٤] عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري. شذور الذهب في معرفة كلام العرب. تحقيق: عبد الغني الدقر. الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا. (١٩٨٤م).

[١٥] ابو عباس الفراء. معاني القرآن .

قدم له: إبراهيم شمس الدين. دار الكتب العلمية - بيروت. ط. ١. (٢٠٠٢م).

[١٦] أبو اسحاق ابراهيم بن السري الزجاج. اعراب القرآن. تحقيق: ابراهيم الايباري. دار الكتب الاسلامية - القاهرة. ط. ٢. (١٩٨٢م).

[١٧] أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. دار إحياء التراث العربي - بيروت .

[١٨] أبو اسحاق ابراهيم الزجاج. معاني القرآن واعرابه. تحقيق: عبد الجليل عبد شليبي. عالم الكتب - القاهرة. ط. ١. (١٩٨٨م).

[١٩] ذو الرمة. ديوان ذي الرمة. تقديم و تحقيق: واضح الصمد. دار الجيل - بيروت. ط. ١. (١٩٩٧م).

[٢٠] الاشموني. شرح الاشموني عبي ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي - بيروت. لبنان. ط. ١. (١٩٥٥م).

[٢١] أبو البركات الأنباري. أسرار العربية. تحقيق: د. فخر صالح قدارة. دار الجيل - بيروت. ط. ١. (١٩٩٥م).

[٢٢] الشنقيطي. ديوان الهذليين. الدار القومية للطباعة و النشر. (١٩٦٥م).

[٢٣] فهمي حسن النمر. ظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية و موقعها في القرآن

الكريم . ط ١ . (١٩٨٥م).

[٢٤] / بهاء الدين عبد الله ابن عقيل

الهمداني . شرح ابن عقيل على الفية ابن

مالك . تحقيق : محمد محي الدين عبد

الحميد . مكتبة الهداية - بيروت .

Summary :

The Dispute in Neighboring in Arabic
Grammar

Grammatical study

Dr.Thajer Abdulfadhil Gatea

Arabic language\College of Jurisprudence\
University of kufa/Iraq

The research examines the topic ((neighboring in grammar)), explaining the word's departure from its syntactic movement and its commitment to the movement of the previous name in consideration of the neighboring, and the disagreement that arose between grammarians and Arabic scholars about

the reason for this and whether this is permissible or is it anomalous and unimportant and the researcher concluded that This phenomenon is an Arab style that the Arabs followed in their speech, and many were mentioned in the ritual and proclaimed speech that even reached the Holy Quran, and the research also discussed a number of issues related to the topic, satisfying its literacy and poetic evidence, and indicating the opinions of the grammarians about it.

The keywords : The Dispute , Neighboring ,
Arabic Grammar

